

وقتة العصر فلو شرع تقرب على قلب في الظاهر مثل
 فلم يرد الزوال او معه تبدل الزوال او صوابه الاستواء وكذا
 قول الله المجدد عند الزوال وبعبارة اخرى سمح لان الاستواء
 معنى من المعاني لا ظل له بل الظل انما هو للشيء عنده فلو كان
 الاضائة لا تدني ملاب لانها كانت موجودة عنده ساغت
 سنته اليمد وعلى الخبر او شاخصه تعود مستقيم
 القائم في الحظ لا اجزا اليه قال سنة او تلام
 ونصف اجمعين ظله الاستواء الى ارض ارض الوقت وان يلو
 من اول الوقت لان ارض وقت الفضلة على الراجح مثله
 ربع المعتد ان وقت الفضلة بقدر استنقاله باطله لتلك
 الصلاة وفعلها ونقل شترها اوج ووقت الضئال وقت
 المواز الى ان يعطى ما يلوها ووقت الضئال الى الوقت الذي
 يختار عدم التأخر عنه بشرط ما يلوها ولها وقت ضرورة
 ومع في قول الاكثرين والقاضي اوسمحي ووجه السامح اجمع
 اذ لو اوقت الضرور والحمة في وقت المواز والاختيار
 ووقت ممتد اي وقت حرمة التحريم اليه فالاضافة
 لادني ملاب وعمارة م وعلى الخبر قوله ووقت حمد نون
 فيه فان الحرم الشارط اليها الا انما عمارة ويرد بان هذا الاصح
 تسمية وقت حمة ذلك الاعتبار وعبارة شتم ويجاب
 بان مرادهم بوقت حمة من حيث التأخر لان حيث الصلاة
 ونظم حركي في وقت اكرامه ايضا قال سمح على المحرم وكان
 هذا المسألة باقية فمعنى الاضائة وهو تعلق ما بين
 المضاف والمضاف اليه وايضا في ثبوت هذه التعلق هنا
 فان

فان الحمة ونصف للتأخر اليه فثبته بينه وبين الحمة ولا يسه
 لانه وقت ثبوت الحمة عند التأخر اليه فلهما ستم
 اقول وان وقف ادا بان وقع منها وقت في الوقت ويسمى
 على ذلك الصلاة في السفر كما اذا سافر وقدا ركز من الوقت
 ركعة فانه يدعي ان يعمرها لانها مودة فان لم تكن مودة
 بان ادر من الوقت لاسرع ركعة فلا يصح قصرها لانها فانينة
 حضر كما شرع على ذلك محرم في ثبوت العباد قال م وعلى الخبر
 وفي الاضائة لو ادر ركع اخر الوقت بحيث لو ادى الغرضه بسنتها
 بقوت الوقت ولو اضر على الركعة لنع في الوقت فالأفضل
 ان يتم السنه وحاصلها ان كان الباقي يسع جميع اركانها
 ولا يسع مع ذلك سترها فيجوز الاثبات بان وان لم يضر
 بعضها من الوقت لان هذا من باب المدبل الافضل الاثبات
 بالسنن لانها مطلوبة فيها ولا يجوز في النساء باولها
 منه لان غاية الامر ان يخرج بعضها وهو جائز بالمد قال م
 لا يقال كون من باب المد شكلي لان المد ليس مطلوب وهذا
 مطلوب لان نقول هو يشبه المد من جهة دون اخرى فليتم
 بالمد جاز ولكن فيه محافظة على سنن الصلاة كانت او ضل
 قال وهذا بخلاف ما اذا كان الباقي من الوقت لاسع جميع
 اركانها فلا يجوز الاثبات بالسنن ويجب الاقتصار على الواجبات
 سم على التحفة ولو شرع في صلاة من الصلوات الخمس وقد
 فقير من الوقت ما يعمرها ويرد بالتطويل في الصلاة وغيرها من
 تكرار سكوتها فيظهر عن جميع الوقت حاز بلا عمة ولا
 كراهة لكنه خلاف الروي وان لم يوف في الوقت ركعت

Copy ng S ersity